

إمكانية تطبيق التجربة التنموية الكورية في العراق لمعالجة مشكلة العمالة الناقصة

نور رسول عبد اللطيف / طالبة ماجستير
أ. د. قصي الجابري / عضو هيئة تدريس
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم لاقتصاد

المستخلص

تناول هذا البحث موضوع إمكانية تطبيق التجربة التنموية لكوريا الجنوبية في العراق للحد من مشكلة العمالة الناقصة، حيث انطلق البحث من فرضية عدم قدرة السياسات التنموية وسياسات التشغيل الحالية في العراق على محاكاة التجربة التنموية الكورية وذلك لكون العراق يعاني من مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، فيما يهدف البحث الى التعرف على مستويات العمالة الناقصة في العراق واستعراض التجربة التنموية لكوريا الجنوبية وبحث إمكانية الاستفادة منها لتحقيق النهضة الاقتصادية في العراق، ويستمد هذا البحث أهميته من معالجته لخطورة مشكلة البطالة والعمالة الناقصة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أبرزها ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة يصعب اصلاحها اذا بقي الوضع على ما هو عليه وبالتالي فهو يحتاج الى جهود حثيثة ومستمرة لكي يتم اصلاحه مما يعني ان هناك فشلاً تنموياً واضحاً في الاقتصاد العراقي فبالرغم من تميز الاقتصاد العراقي بوفرة الموارد الطبيعية على كوريا الجنوبية بالإضافة الى ما تعرضت له كوريا من حروب ودمار وتخريب لكنها استطاعت ان تحقق نهضة تنموية واقتصادية شاملة.

الكلمات الرئيسية:- العمالة الناقصة. مشكلة البطالة. الدولة التنموية.

The Possibility Of applying The Korean Development Experience In Iraq To Address The Problem Of Underemployment

Noor Rasul

P. Dr. Qusay aljabery

Noorrasul91@gmail.com

qaljabery@yahoo.com

Abstract

This research deals with the possibility of applying the development experience of South Korea in Iraq to reduce the problem of underemployment, as the research started from the hypothesis that the development policies and current employment policies in Iraq are not able to simulate the Korean development experience, because Iraq suffers from economic, social and institutional problems and challenges. The research aims to identify the levels of underemployment in Iraq, review the development experience of South Korea and examine the possibility of benefiting from it to achieve the economic renaissance in Iraq, and this research derives its importance from its treatment of the seriousness of the problem of unemployment and underemployment and the consequent economic, social and political problems, and the research reached a set of results, the most notably of which is that the Iraqi economy suffers from deep structural imbalances that are difficult to reform if the situation remains as it is and therefore it needs continuous and vigorous efforts to be reformed, which means that there is a clear developmental failure in the Iraqi economy, despite the fact that the Iraqi economy was distinguished by the abundance of natural resources on South Korea, in addition to the wars, destruction and sabotage that Korea was subjected to, but it was able to achieve a comprehensive economic and development renaissance.

Keywords: - Underemployment. The Unemployment. The Development State

المقدمة

تعتبر العمالة الناقصة مؤشراً على الاستخدام الناقص لها، فهي تمثل مقياساً هاماً من الامكانيات غير المستخدمة، حيث ان العامل يرغب بالعمل لساعات اطول ولكن الظروف الاقتصادية غير المواتية لا تتيح له العمل الا لساعات او ايام اقل من المعتاد، ويتم تصنيف الشخص على انه يعمل بصورة جزئية حسب بيانات منظمة العمل الدولية اذا كان يعمل لأقل من 35 ساعة في الاسبوع، ويفضل العمل لساعات اطول كما تشير ايضاً الى ان مشكلة العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت تميل ان تكون مشكلة اكثر شدة في البلدان النامية من البلدان المتقدمة، والعراق كغيره من البلدان النامية يعاني من انتشار ظاهرة العمالة

الناقصة خصوصاً خلال فترة الهجرة والنزوح التي تعرض لها البلد مؤخراً وما ترتب عليها من تكاليف وخسائر اجتماعية واقتصادية.

وتتنوع اشكال العمالة الناقصة في العراق منها العمالة الناقصة بسبب قلة الدخل و بسبب عدم تطابق الاختصاص و بسبب قلة ساعات العمل، ويعود انتشار هذه الظاهرة الى طبيعة الاقتصاد العراقي وهشاشته والاختلالات التي يعانها واعتماده الدائم على الخارج في تمويل موارده مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، كما ان انتشار، يترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر واتساع نطاق القطاع غير المنظم وهجرة الكفاءات العلمية وغيرها، لذا تم اختيار التجربة الكورية والتعرف عليها وهل بالإمكان محاكاتها في العراق كونها مرت بظروف مشابهة للظروف التي مر بها العراق من حيث الحروب والدمار والتخلف والاستعمار والنمو السكاني السريع وتراكم الديون الخارجية، الا انها استطاعت ان تحقق نهضة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية وخلال مدة وجيزة من الجهد والعمل المتواصل الى ان اصبحت عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:- جاءت مشكلة البحث على صيغة السؤال الآتي:

ما امكانية الاستفادة من التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية في العراق لمعالجة العمالة الناقصة؟

فرضيه البحث:- تفترض الدراسة عدم قدرة سياسات التشغيل الحالية من محاكاة التجربة التنموية الكورية لمعالجة العمالة الناقصة، وذلك لان العراق يعاني من مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية.

هدف البحث:-

- 1- يهدف البحث الى التعرف على مستويات العمالة الناقصة في العراق.
- 2- استعراض التجربة التنموية لكوريا الجنوبية وبحث امكانية الاستفادة منها في معالجة العمالة الناقصة وتحقيق النهضة الاقتصادية التنموية في العراق.

منهجية البحث:- تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات الاحصائية المتاحة.

المبحث الأول/ تطور العمالة الناقصة في العراق

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مفاهيم العمالة الناقصة وانواعها وطرق قياسها ومن ثم التعرف على اتجاهات العمالة الناقصة في العراق زمانياً ومكانياً.

اولاً: مفهوم العمالة الناقصة: تعرف العمالة الناقصة بانها الحالة التي يتم فيها توظيف العامل ولكن ليس بمستوى القدرة المرغوبة، اي من حيث التعويضات وساعات العمل ومستوى المهارات والخبرة.⁽¹⁾

كما ينظر الى العمالة الناقصة على انها الحالة التي يكون فيها العاملين راغبين في العمل لساعات اطول عند معدلات الاجور السائدة، حيث يعتبر الشخص يعاني من البطالة الجزئية او العمالة الناقصة اذا كان يعمل اقل من 35 ساعه في الاسبوع ويفضل العمل لساعات اطول.⁽²⁾

ولكي يكون الفرد في حالة عمالة ناقصة فان هناك مجموعة معايير ينبغي توافرها وهي:⁽³⁾

- العمل لساعات اقل من مما هو مقرر له .
- اداء العمل بصورة قسرية .
- البحث عن عمل اضافي .

الرغبة في العمل الاضافي (متاح للعمل الاضافي) .

ثانياً: أشكال العمالة الناقصة: حددت المعايير الدولية شكلين رئيسيين للعمالة الناقصة هما:⁽⁴⁾

1- العمالة الناقصة المرئية (Visible Underemployment): ويعكس هذا النوع حجم العمل غير الكافي اي عدم كفاية ساعات العمل، حيث يكون الشخص فيها راغباً في العمل بدوام كامل لكنه لا يجد سوى العمل بدوام جزئي او العمل في وظائف موسمية، ويكون هذا النوع من العمالة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمالة الناقصة ذات الصلة بالوقت (Time-Related Underemployment) اي عدم كفاية ساعات العمل والذي يتضمن مجموعة واسعة من الفئات بما في ذلك العمل بدوام جزئي (part time work) والعمل المؤقت (temporary work) والعمل الطارئ (contingent work) وان هذه الفئات تتداخل مع بعضها البعض بشكل متكرر، فعلى سبيل المثال ان 54% من العمال المؤقتين يعملون بدوام جزئي ايضاً، لذلك ينظر الى العمالة

(1) Guntur Sugiyarto , Measuring underemployment : Establishing the cut-off point , ERD Working Paper , No 92 , march 2007 , p5.

(2) Roger Wilkins , The Extent and Consequences of Underemployment in Australia , Melbourne Institute Working Paper (No . 16/04 , August 2004) , p3.

(3) نادر مريان واخرين ، دليل مؤشرات سوق العمل ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، المملكة الاردنية الهاشمية، ص 7

(4) Sabina Lacmanovic ,Sanja Blazevic Buric , Lela Tijanic . The Socio-economic Costs of Underemployment , Management International Conference 2016 , p334

الناقصة ذات الصلة بالوقت بشكل عام ولا يتم الفصل بين هذه الفئات المتداخلة.⁽⁵⁾ اما من ناحية القياس فان هذا النوع من العمالة قابل للقياس بسهولة.

2- العمالة الناقصة غير المرئية (Invisible Underemployment): وهو مفهوم تحليلي يعكس عدم كفاية استخدام المهارات والخبرات او انخفاض الانتاجية نتيجة لسوء تخصص موارد العمل او عدم التوازن الاساسي بين العمل وعوامل الانتاج الاخرى، ويعتبر هذا النوع من العمالة احدى مكونات حالات التوظيف غير الملائمة وتكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمالة الناقصة ذات الصلة بالمهارات، وان الاعراض المميزة لهذا النوع من العمالة هي الدخل المنخفض، الاستخدام غير الكفؤ للمهارات، والانخفاض في الانتاجية، حيث يفتقر الافراد الى المعرفة بأن مهاراتهم وخبراتهم يمكن ان الاستفادة منها في اماكن اخرى، اما من ناحية القياس فان هذا النوع من العمالة الناقصة يصعب قياسها ولا يوجد لحد الان توافق في الآراء حول مؤشرات القياس الملائمة.

ثالثا : تطور العمالة الناقصة في العراق: تتنوع اشكال العمالة الناقصة في العراق فهناك العمالة الناقصة بسبب عدم تطابق الاختصاص الذي بلغت نسبته (5.6 %) عام 2003 في جميع مناطق العراق عدا اقليم كردستان، والعمالة الناقصة بسبب قلة الدخل التي شكلت نسبة (21.2 %) لنفس العام ولنفس المناطق الجغرافية، والعمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل و شكلت نسبة (23.5 %) بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر.⁽⁶⁾

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتتبع تطور العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر 15 سنة فاكتر ولجميع مناطق العراق ويعزى ذلك الى توافر البيانات عن هذا النوع من العمالة الناقصة وكما يلي:

اولا : تطور العمالة الناقصة زمانيا: من خلال تحليل بيانات الجدول (1) نلاحظ ان هذا المعدل حقق ارتفاعاً تدريجياً منذ عام 2003، حيث ارتفع معدل العمالة الناقصة من 23.5% ليصل الى 38.83% عام 2006 وذلك بسبب ضعف مستويات الاستثمار والتشغيل والناجمة عن تردي مناخ الاستثمار في العراق. وبعدها بدأ هذا المعدل بالانخفاض ليصل الى 28.8% عام 2014 الا انه لم يعود الى مستواه لعام 2003.

(5) Michael Ramsay BASHSHUR , The Impact of Underemployment on Individual and Organizational Performance , Singapore Management University , 2011 , p 196

(6) جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة 2003.

جدول (1) تطور العمالة الناقصة زمنياً

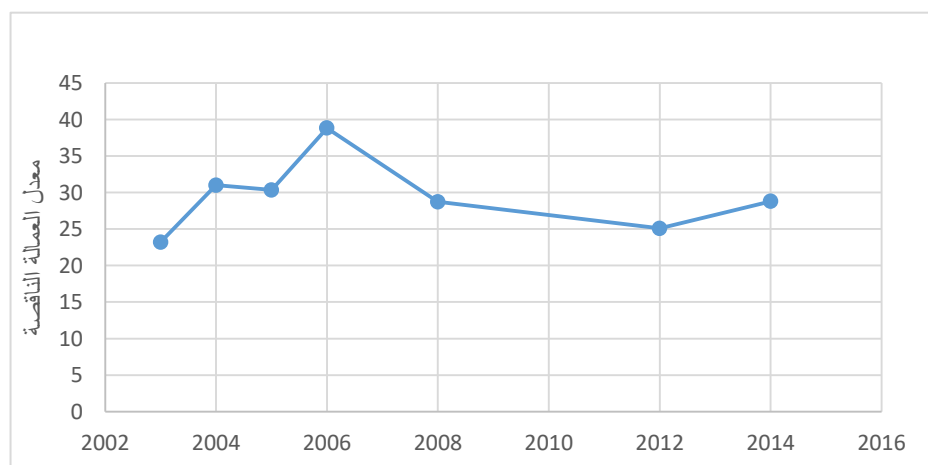
السنوات	2003	2004	2005	2006	2008	2012	2014
معدل العمالة الناقصة %	23.5	31	30.36	38.83	28.74	25.1	28.8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

*وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، نتائج مسح التشغيل والبطالة للاعوام (2008,2006,2005,2004,2003)

*شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، هناء عبد الجبار صالح ، العمل غير المهيكل : العراق ، خبير حسابات قومية ، ص 340

شكل (1) تطور العمالة الناقصة زمنياً



المصدر من اعداد الباحثين بالاستناد الى جدول (1)

ثانياً : تطور العمالة الناقصة مكانياً: عند متابعة تطور العمالة الناقصة مكانياً نلاحظ من خلال جدول (2) انه في معظم السنوات كانت نسبة العمالة الناقصة في محافظة بابل هي الاعلى بين المحافظات تليها محافظتي ذي قار والقادسية. كما ان نسبة العمالة الناقصة في محافظة البصرة كانت هي الاقل خلال معظم السنوات تليها محافظة ميسان.

جدول (2) تطور العمالة الناقصة مكانياً في العراق للسنوات (2014-2004)

السنوات المحافظات	2003	2004	2005	2006	2008	2012	2014
نينوى	16.6	29.6	32.80	31.55	33.68	22.6	16.7
كركوك/التأميم	28.0	31.1	25.64	36.93	29.66	17.7	42.4
ديالى	22	25.1	31.63	36.19	23.99	23.5	28.9
الانبار	28.1	44.2	*	*	38.43	17	33.1
بغداد	13.7	26.9	22.94	45.63	25.91	22.1	21.4
بابل	56.0	56.6	56.20	45.01	48.27	24.4	45.7
كربلاء	21.4	37.9	42.83	37.74	23.24	25.4	17.9
واسط	25.3	39.8	37.21	33.86	48.44	22	28
صلاح الدين	23.1	40.6	36.11	46.32	28.25	26.9	41.9
النجف	27.5	31.3	32.12	23.14	22.50	27.1	22.4
القادسية	33.9	41.4	41.29	38.94	25.92	25.6	41.8
المثنى	33.2	45.4	32.94	31.67	35.91	27.7	24.1
ذي قار	34.2	30.5	34.19	39.07	25.31	53.3	36.6
ميسان	20.9	23.6	18.81	28.16	30.85	23.9	20.1
البصرة	19.5	25.5	15.18	18.92	17.41	20.8	17.1
دهوك	*	*	*	*	19.37	26.3	33.4
اربيل	*	*	*	*	15.70	31.4	37.3
سليمانية	*	*	*	45.49	21.38	36.6	30.8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، نتائج مسح التشغيل والبطالة للاعوام (2008,2006,2005,2004,2003)
 2. هناء عبد الجبار صالح ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، العمل غير المهيكل : العراق ، ص 340.
- (*) بيانات غير متوفرة.

المبحث الثاني/ العمالة الناقصة في العراق اتجاهات ومضامين

من خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على اسباب العمالة الناقصة في العراق واهم النتائج المترتبة عليها وذلك من خلال تتبع تطور واقع الاقتصاد العراقي:

اولاً: تطور واقع الاقتصاد العراقي: - تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت بها وتعرض الى صدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة فالمشاكل والازمات رافقته منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر ، ان دخول العراق حربه الاولى مع ايران والتي استمرت من 22 ايلول 1980 الى الثامن من

اب عام 1988 ادى الى تراجع مقدرات الاقتصاد من عجز في ميزان المدفوعات وتشوهات هيكلية وزيادة الاعتماد على قطاع النفط باعتباره المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي في تلك الفترة مما عمق تبعية الاقتصاد العراقي للخارج وجعله اكثر عرضة للخدمات الخارجية الناجمة عن تقلب اسعاره.

ومع قيام النظام السابق بغزو الكويت عام 1991 والذي تسبب بفرض الحصار الاقتصادي على العراق كان الاقصى على العراقيين من حرب ايران، بعد قيام الامم المتحدة بقراراتها الجائرة والتي نتج عنها تحمل العراق تعويضات ما لحق بالكويت من خسائر ومنعه من تصدير النفط الا بشروط ومنع الدول الاخرى من التبادل التجاري مع العراق وتصدير السلع والخدمات اليه، مما نتج عنه عزل العراق عن العالم الخارجي واعتماده على قدراته الداخلية في ادارة شؤون اقتصاده، مما ولد الكثير من المشاكل الاقتصادية كالمديونية الخارجية والتضخم والتفاوت الكبير في الدخول بين فئات المجتمع وزيادة معدلات البطالة والفقر وتردي الوضع الصحي والخدمي.

ان هذه المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي عام 2003 اذ اصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير وانهيار البنى التحتية للدولة العراقية من المباني والجسور وما رافقتها من عمليات السلب والنهب للمنشأة الحيوية وتجريدها من معداتها.

وازداد الامر سوءاً عام 2014 مع ظهور التنظيمات الارهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية والتحكم بمقدراتها الاقتصادية وتهجير سكانها من جهة والانخفاض الحاد في اسعار النفط الى مستويات متدنية جداً مما ساهم في انخفاض ايرادات الموازنة العامة للدولة من جهة اخرى.⁽⁷⁾

وان دراسة وتتبع واقع الاقتصاد العراقي تتطلب التعرف على اهم السمات التي يتميز بها الاقتصاد العراقي وهي كالآتي:

1- اختلال الهيكل الانتاجي العراقي- يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات

الهيكلية في هيكله الانتاجي نتيجة ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي من جهة، مع زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، فاصبح العراق يستورد بدخله النفطي كل سلعة الزراعة والصناعة، ومع تقلبات اسعار النفط عالمياً وضعف انتاجه السلي غير النفطي يصبح الاقتصاد العراقي كله عرضة للاضطرابات في اسعار النفط.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة شهد تحسناً ملحوظاً ونمواً متواصلاً للأعوام (2004-2017) حيث ارتفعت قيمته بالأسعار الثابتة عام 2017 الى نحو (201059.3) مليار دينار بعد ان كانت (101845.2)

(7) محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003 ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (المجلد 2017 . العدد 57 . 2017) ، ص 37.

و(132687.0) مليار دينار لعامي 2004 و2010 على التوالي وبمعدل نمو مركب بلغ (5.37%) ويعود ذلك التحسن الى زيادة معدلات انتاج النفط وبالتالي زيادة الايرادات النفطية.

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط الخام (71470.2) مليار دينار عام 2017 بعد ان كانت (45625.2) مليار عام 2004 و (64285.0) مليار عام 2010 وبمعدل نمو مركب قدره (3.5%)، مما يعني ان العراق يعتمد على مصدر احادي وهو النفط وهذا ما نلاحظه من خلال نفس الجدول حيث ان الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط يهبط الى اقل من النصف عما كان عليه مع قطاع النفط ، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017 (201059.3) مليار دينار بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط (71470.2) مليار دينار لنفس العام.

ومن الجدول (3) يمكننا من ملاحظة الاختلال والتفاوت في نمو القطاعات الاقتصادية ففي حين ينمو قطاع الكهرباء والماء بمعدل نمو مركب قدره (8.2%) وقطاع البناء والتشييد بمعدل نمو (7.7%) وقطاع التعدين والمقالع بمعدل نمو قدره (6.6%) بالمقابل هناك قطاعات وانشطة معدل نموها ضعيف جداً بل وان هناك قطاعات معدل نموها سالب فقط قطاع الصناعة التحويلية ينمو بمعدل نمو قدره (3.1%) وقطاع الزراعة ينمو بمعدل (-2.7%).

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة
(100% = 2007) من (2004-2017) (مليار)

الانشطة السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزّن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	المال والتأمين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي النقط
2004	5546.1	56362.0	1565.4	688.9	2209.8	12166.8	6303.9	8521.1	8870.5	101845.2	45625.2
2005	7286.5	52293.7	1548.6	796.1	4581.9	11798.8	6997.9	8881.6	9787.6	103551.4	51487.7
2006	7597.5	55124.4	1711.0	873.7	4838.3	8825.8	7514.7	9644.4	13713.6	109389.9	54507.4
2007	5494.2	59274.3	1817.9	972.8	4928.4	7333.1	6973.3	10864.6	14302.3	111455.8	52437.7
2008	4730.3	66659.2	1939.7	1010.1	5648.2	7607.4	7567.6	11472.3	15092.7	120626.5	54290.1
2009	4898.7	68178.3	2637.7	1209.8	5385.9	6977.7	8422.1	11339.2	16407.2	124702.8	56950.0
2010	5560.8	68852.1	2805.0	1222.0	8453.9	7555.7	10015.0	11505.9	17466.1	132687.0	64285.0
2011	6465.6	74643.9	2870.4	1387.4	8320.1	7703.1	11027.9	12231.1	18916.6	142700.2	68514.4
2012	6019.5	84271.6	2930.7	1642.7	12025.2	10306.8	14449.9	11979.3	19887.2	162587.5	78781.8
2013	7459.1	86937.2	2653.4	1872.4	15251.8	12675.5	14910.8	12608.3	21314.5	174990.1	88554.2
2014	7309.0	90523.5	2064.9	2093.4	14544.1	13443.6	14834.5	11548.6	19503.2	178951.4	85139.5
2015	4613.2	108877.4	1723.5	2152.0	9402.5	14054.5	15136.1	8954.5	19583.6	183616.2	74991.6
2016	4598.9	135393.3	1787.4	2251.5	8555.8	15272.6	13396.1	9663.2	19067.1	208932.1	73789.2
2017	3863.2	129839.5	2353.9	1938.5	5806.5	16121.5	13448.3	10134.4	19102.0	201059.3	71470.2
معدل النمو المركب	-2.7	6.6	3.1	8.2	7.7	2.8	6.0	1.3	6.0	5.3	3.5

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات * جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات خاصة بالوزارة

* معدل النمو المركب تم احتسابه من قبل الباحث باستخدام القانون الآتي:

$$\text{معدل النمو المركب} = 100 * \left(\sqrt[n]{\frac{\text{السنة الاخيرة}}{\text{السنة الاولى}}} - 1 \right)$$

حيث (n) تمثل عدد السنين

اما من حيث الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي نلاحظ من خلال جدول (4) ان هناك تفاوتاً في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و بالأسعار الثابتة، حيث اخذ قطاع التعدين والمقالع الدور القيادي في نسب المساهمة في حيث كانت نسب مساهمة قطاع التعدين والمقالع لعام 2004 (55.10 %) وبلغت هذه النسبة (64.08 %) عام 2017، ويحتل قطاع النقل والمواصلات والخزن المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث شكل نسبة (11.90 %) و (7.96 %) لعامي 2004 و2017 وعلى التوالي، بينما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث ساهم قطاع الزراعة بنسبة (5.40 %) عام 2004 واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى (1.91 %) عام 2017 ويعزى ضعف مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى مجموعة عوامل اهمها التغير المناخي وانخفاض معدلات سقوط الامطار وتقليل حصة المياه من دول المنبع ونتيجة لضعف الاستثمار في هذا القطاع وتقدم منظومات الري والبزل مما ادى الى التصحر ومن ثم ارتفاع نسبة ملوحة التربة وتردي الاراضي الصالحة للزراعة بالإضافة الى خفض الدعم عن الانتاج الزراعي وعدم حماية المنتج الوطني من الاغراق السليبي الذي ادى الى انخفاض نسبة انتاج القطاع الزراعي ومن ثم انخفاض مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اما قطاع الصناعة التحويلية فقد عانى من مشاكل متعددة وانتكاسات عديدة نتيجة الحرب بعد عام 2003 وما تلاها من دمار وتخريب، حيث ساهمت عوامل عديدة في تدهور الصناعة التحويلية منها عدم حماية ودعم المنتج الوطني وفي مقدمتها تدني تزويدها بالطاقة الكهربائية واغراق السوق العراقية بالسلع الاجنبية من مختلف دول العالم مما ادى الى ارتفاع تكاليف انتاجها وعدم قدرتها على مواجهه السلع الاجنبية وهذا انعكس على نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته (1.5 %) عام 2004 وانخفضت الى (1.16 %) عام 2017 بعد ان بدأ العراق يخسر كوادره الماهرة بسبب هجرة الكفاءات واصحاب رؤوس الاموال (سنتطرق اليه لاحقاً) مما ادى الى ضعف الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي ضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، بالرغم من كون هذا القطاع وقطاع الزراعة من اهم قطاعات الاقتصاد العراقي من حيث استيعاب اليد العاملة وتوفير فرص العمل والامكانية التي تتمتع بها هذه القطاعات في معالجة الاختلال الهيكلي. ومع ذلك فنسبة المساهمة لهذه القطاعات منخفضة ومتدنية مقارنة بقطاع النفط الذي لا يستوعب سوى 1% من اليد العاملة ويساهم بأعلى نسبة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما سنلاحظه في الجدول (4).

جدول (4) الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة
(2007=100%) للمدة (2003-2017)

الانشطة السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهر باء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	المال والتامين	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2004	5.40	55.10	1.50	0.70	2.20	11.90	6.20	8.30	8.70
2005	7.00	50.30	1.50	1.50	4.40	11.30	6.70	8.60	9.40
2006	6.90	50.20	1.60	1.60	4.40	8.00	6.80	8.80	12.50
2007	4.90	52.90	1.60	0.90	4.40	6.60	6.20	9.70	12.80
2008	3.89	54.76	1.59	0.83	4.64	6.25	6.22	9.42	12.40
2009	3.91	54.34	2.10	0.97	4.29	5.56	6.71	9.04	13.08
2010	4.17	51.60	2.10	0.92	6.34	5.66	7.50	8.62	13.09
2011	4.50	51.99	2.00	0.97	5.79	5.37	7.68	8.52	13.18
2012	3.70	51.60	1.80	1.00	7.40	6.30	8.80	7.30	12.10
2013	4.20	49.50	1.50	1.10	8.70	7.20	8.50	7.20	12.10
2014	4.07	52.45	1.15	1.17	8.10	7.49	8.27	6.44	10.86
2015	2.50	59.02	0.93	1.17	5.10	7.62	8.20	4.85	10.61
2016	2.19	64.48	0.85	1.07	4.08	7.27	6.38	4.60	9.08
2017	1.91	64.08	1.16	0.96	2.87	7.96	6.64	5.00	9.42

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (3).

يتضح من البيانات اعلاه ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة اساسية تتمثل باختلال الهيكل الانتاجي لصالح القطاع النفطي اي ان الاقتصاد العراقي يمتاز بعدم تنوع مصادر دخلة واعتماده على النفط فقط في تعزيز دخلة القومي، ومن ناحية اخرى ان المورد النفطي مورد ناضب لا يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم وربط مصير الاقتصاد بالتغيرات التي تطرأ عليه ، فهو اكثر تأثراً بالصدمات الخارجية وتقلبات اسعار النفط العالمية وهذا ما لاحظناه في هبوط لأسعار النفط العالمية لعام 2014 وتأثيرها على موازنة الدولة. لذلك لابد من التعرف على اهم اسباب الاختلالات الهيكلية في العراق ،

أ- تردي المناخ الاستثماري: يمكن تعريف مناخ الاستثمار بانه مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار، والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر، كما ان عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد لآخر والتي تتمثل اهمها في سياسات الاقتصاد الكلي مثل (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، ... الخ)، والانظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار

الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفاعليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.⁽⁸⁾

بما ان العراق هو احد البلدان التي تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية فهو يعاني من مناخ استثماري غير جيد رغم الجهود المبذولة نحو تحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار، لكن لاتزال بيئة الاستثمار في العراق توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلاً كافياً وذلك يعود سبب المجموعة اسباب يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة مستويات :

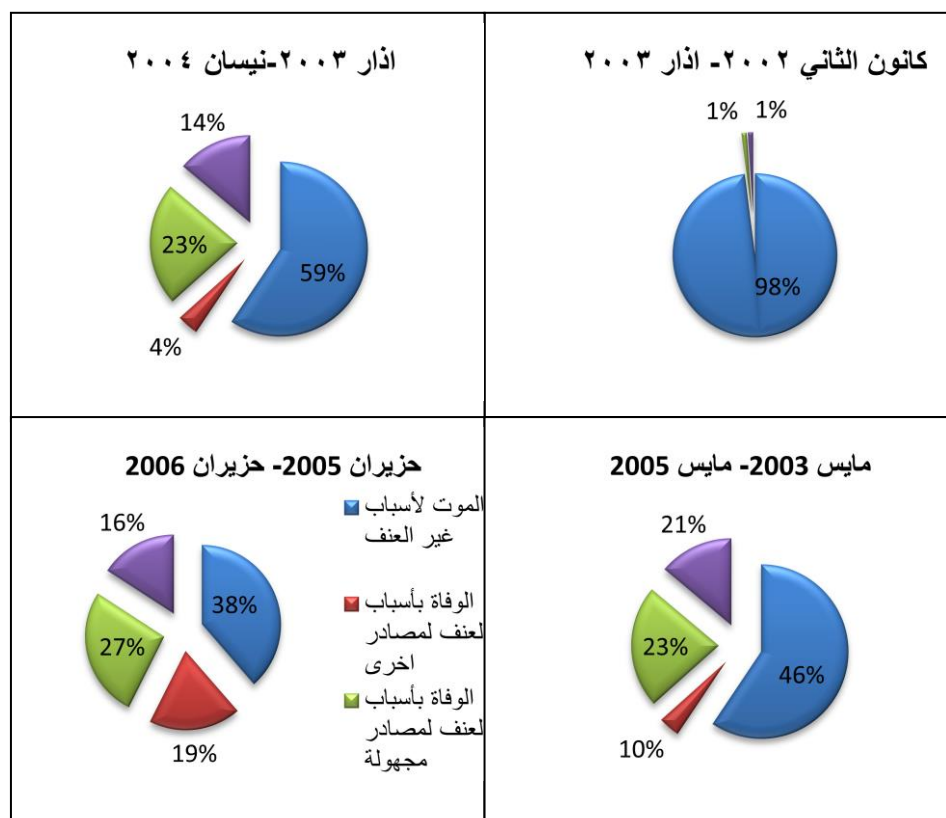
أ- المستوى الاقتصادي: العراق بلد غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، اذ ان الاعتماد الشديد على النفط في تمويل ايرادات الموازنة العامة يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، كما ان حجم المديونية الخارجية كانت احدى العقبات التي واجهت العراق لتوفير الاستثمارات اللازمة لأعاده بناء اقتصاده المحطم، بالإضافة الى البنية التحتية غير الكفؤة في العراق التي تؤدي الى رفع تكلفة النقل والتوريد والكهرباء والماء وبالنتيجة رفع الاسعار النهائية للمنتجات مما تقلل من منافسة السوق وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي.⁽⁹⁾

ب- المستوى السياسي: عانى العراق بعد عام 2003 سنوات من الازمات السياسية والامنية التي ادت الى ارتفاع التكلفة البشرية التي يدفعها العراق والتي كان سببها الرئيسي. هو حرب عام 2003 وما تلتها من اعمال سلب ونهب وعنف، حيث كانت الاسباب الرئيسية لارتفاع معدل الوفيات في العراق للأعوام من (2003-2006) هي العنف. فمن خلال الشكل (1) نلاحظ ان نسبة الوفاة بسبب العنف بلغت (41%) من اسباب الوفاة في العراق لعام 2004 وهي حاصل جمع النسب (4, 23, 14)، وازدادت هذه النسبة لتصل الى (62%) عام 2006 وهي حاصل جمع النسب (19, 27, 16).

(8) رمزي بومعروف ، مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، 2013 ، ص18.

(9) موسى خلف عواد ، جاسم سعد كريم ، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921-2011) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (المجلد 16، العدد1، سنة 2014) .

شكل (1) نسب الوفيات في العراق حسب السبب والفترة الزمنية (2006-2002)



Resource : Gilbert Burnham and others , The Human cost of war in Iraq :A Mortality Study,2002-2006 , Johns Hopkins University & AL Mustansiriya University in cooperation with the Center for International Studies Massachusetts Institute of Technology Cambridge Massachusetts , p9

وبعد ان وصلت اعمال العنف ذروتها عام 2006 بدأت تتراجع تدريجياً حتى عام 2008 ثم بدأت الاوضاع الامنية تشهد تحسناً ملحوظاً خصوصاً بعد انسحاب القوات الامريكية عام 2011 ، الا انها اخذت بالتدهور من جديد منذ عام 2012 حيث بدأت تتصاعد وتيرة العنف من جديد ، مما جعل الوضع السياسي متقلباً في العراق. كما ان الهجمة الشرسة التي تعرض اليها العراق بسيطرة المجموعات الارهابية على عدد من المحافظات العراقية في منتصف عام 2014 وما عانت فيه هذه المحافظات من فساد واجرام وتدمير غطت اضراره كافة القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية وامتدت هذه الخسائر لتحصد الارواح

وتقتل الارادة والطموح والامل بالمستقبل.⁽¹⁰⁾ هناك مجموعة عوامل ساعدت على استمرار تردي الوضع السياسي في العراق ابرزها ظاهرة الفساد المالي والاداري، اذ ان الظروف السياسية والامنية المتردية والمتذبذبة من سنة لأخرى ساعدت في تفشي ظاهرة خطيرة في العراق وهي ظاهرة الفساد المالي والاداري حيث كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 احتلال العراق المرتبة (168) من بين (180) دولة شملها المؤشر⁽¹¹⁾، وهذا ما يساعد في تدهور العوامل السياسية، ومن ابرز مظاهر الفساد المالي:⁽¹²⁾

- تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف العامة واسنادها الى محدود الكفاءة.
- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
- المحسوبية و المنسوبية والولاء بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهارة والنزاهة في شغل الوظائف والمناصب.

ج- المستوى الاجتماعي: اما بخصوص المستوى الاجتماعي نلاحظ انخفاض مستوى التعليم والصحة ، حيث غالباً ما تتراوح مؤشرات التنمية البشرية من حيث ترتيبها على المستوى العالمي ما بين 120-130 من بين 188 دولة يضمها التقرير الذي تصدره الامم المتحدة ، فضلاً عن انحدار السلوك الاجتماعي وانخفاض الوعي الفردي الذاتي والمستوى الثقافي وزيادة المنازعات العشائرية خصوصاً في وسط وجنوب العراق وغياب علاقة المواطنة وثقافتها، وهذا ما يخفف من مستوى التنمية، وبهذا الصدد أشار التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014 في العراق الى انه " لو كانت علاقات المواطنة وثقافته اكثر رسوخاً وانتشاراً، لكانت نتائج التنمية أفضل بما لا يقاس مقارنة بما حصل ، وما ادى اليه تزايد التوتر الاجتماعي واحياناً السياسي والامني".⁽¹³⁾

وبناءً على ما تقدم نلاحظ تردي المناخ الاستثماري في العراق بدرجة كبيرة، وان اكثر عوامل الاستثمار خطورة التي تجعل البيئة الاستثمارية غير ملائمة وطاردة للمستثمرين هو تدهور العوامل السياسية في العراق.

2- تردي البنية التحتية: والذي يشمل قطاعات الماء والكهرباء والنقل وانظمة الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات ويعزى هذا التردي الى سوء الادارة وقلة الاستثمارات لصيانة الطاقات المتاحة فيها لكي تتناسب مع نمو السكان، ويعود سبب ذلك الى الحروب والنهب والتخريب الذي اعقب عام 2003 مما ادى الى اختلال في

(10) قصي الجابري ، وفاء المهدي ، الاضرار والخسائر في مناطق الصراع في العراق وفاعلية خيارات التدخل الحكومي ، مجلة دنانير ، العدد الثالث عشر ، 2018 ، ص88.

(11) منظمة الشفافية الدولية: الائتلاف العالمي ضد الفساد ، مؤشر مدركات الفساد 2018.

(12) احمد زكي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 76.

(13) حامد عبد الحسين الجبوري ، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار العراقي- رؤية تحليلية ، مركز الفرات.

واجه الانفاق الحكومي، حيث كان للحروب عام 2003 على العراق اثر سلبي على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية ، فقد اصبح هناك تغيير في توجيه الانفاق الحكومي لمصلحة النفقات الامنية والعسكرية وتراجع في الانفاق على الخدمات الاساسية ولاسيما في الجوانب الصحية والتعليمية، حيث بلغت نفقات الموازنة العامة خلال الاشهر الخمس الاولى لعام 2005 لوزارة الدفاع (1825.2) مليون دينار و(1205.1) مليون دينار لوزارة الداخلية اما وزارة التعليم العالي فقد بلغت (364.2) مليون دينار وقد بلغت نفقات الموازنة لوزارة الصحة (686.8) مليون دينار.⁽¹⁴⁾ وارتفع هذا الانفاق في موازنة عام 2012 حيث بلغت نفقات الامن والدفاع (17171802.05) مليون دينار، في حين بلغ الانفاق على التعليم (11476224.53) مليون دينار و(5740233.9) مليون دينار على البيئة والصحة.⁽¹⁵⁾ وان هذا التغير في الانفاق الحكومي الذي كان بفعل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي ادت الى اختلال في مستويات الخدمات التي تقدمها الحكومة

3- الاغراق السليبي: ادت سياسة الباب المفتوح الى سيادة ظاهرة اغراق السوق العراقية بسلع رخيصة وخامات رديئة منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء للقطاع الخاص ام العام من دون تدخل حكومي، وبلغ الاغراق حداً جعل من منتجات القطاع الخاص العراقي تختفي من الاسواق العراقية بشكل شبه تام، واصبح الاقتصاد العراقي منكشفاً بأسره على الخارج، ولم يتضرر القطاع الخاص فقط انما امتد الضرر الى القطاع العام ايضاً، حيث قاد الاغراق السليبي الى تفاقم الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي الخاص والعام وتعرضه الى منافسة شديدة خصوصاً وان السلع الاجنبية المستوردة تكون مدعومة بشكل مباشر من قبل دولها مما جعل كلف انتاجها أقل بكثير مقارنة بالصناعة العراقية التي اثقلت كاهلها الضرائب وارتفاع اسعار الوقود والمواد الاولية فضلاً عن ارتفاع الايجارات واجور الايدي العاملة مما اضطر العديد من المصانع الى اغلاق ابوابها او تخفيض انتاجها، ولهذا نلاحظ التوقف شبه التام لمصنع انتاج الادوية في سامراء الذي كان يغطي حوالي (40%) من حاجة العراق الدوائية وينتج (220) مادة طبية مستحضرة من مناسي عالمية ذات سمعة دولية رفيعة المستوى، كما تراجعت الصناعات الغذائية في العراق بسبب سياسات الاغراق بعد ان كانت تحتل المرتبة الثالثة على مستوى الوطن العربي وتستوعب اكثر من (51) الف عامل، مما ادى الى تدني مساهمة القطاع الصناعي

(14) موسى خلف عواد، جاسم سعد كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص178.

(15) جمهورية العراق ، مجلس النواب ، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2012 ، قانون رقم (22) لسنة 2012.

في الناتج المحلي الاجمالي وهذا اثر سلباً على العمالة العراقية وفاقم مشكلة البطالة وزيادة عدد عاطلين عن العمل والعاملين بأعمال هامشية.⁽¹⁶⁾

ثانياً: اسباب العمالة الناقصة في العراق. ان هذه السمات التي يتميز بها الاقتصاد العراقي تعتبر من اهم اسباب انتشار العمالة الناقصة في العراق، فبالإضافة الى ما تم عرضه اعلاه فهناك مجموعة اسباب اضافية فاقمت وتسببت في ارتفاع ظاهرة العمالة الناقصة في العراق وهي كما يلي:

1- النزوح الناجم عن النزاعات. تعد ظاهرة النزوح من اخطر الحركات السكانية التي يواجهها المجتمع العراقي في العصر الحديث في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها البلد ، حيث عانى العراق بعد عام 2014 من نزاعات وصراعات داخلية مسلحة ابرزها النزاع مع (داعش) الذي هدد المنطقة تهديداً مباشراً من حيث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما تسبب بصورة مباشرة او غير مباشرة بالتهجير او الترحيل القسري من مناطق الصراع للتخلص من هذه الازمة، حيث شهدت البلاد موجة نزوح هي الاكبر في تاريخه فقد بلغ العدد الاجمالي للنازحين داخلياً حوالي 3.3 مليون شخص (النازحين بعد كانون الثاني / يناير 2014) ، وقد نزح هؤلاء من ثماني محافظات من اصل 18 محافظة، اغلبهم من محافظة نينوى (حوالي 1.85 مليون شخص او 57 %)، ومن الانبار (حوالي 0.5 مليون او 16 %) ومن محافظات صلاح الدين وكركوك، وينتشر هؤلاء النازحين في كافة محافظات العراق ال 18.⁽¹⁷⁾

وتترتب على عمليات النزوح العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها حرمان اغلب النازحين من مصدر معيشتهم بعد نزوحهم حيث فقدوا وظائفهم ورواتبهم وأجورهم التي كانوا يكسبون منها سابقاً، حيث واجه اغلب النازحين مشاكل في صعوبة الحصول على فرص عمل جديدة ومناسبة لهم مما ادى الى انتشار مشكلة البطالة والعمالة الناقصة بين افرادهم، ومما فاقم الازمة في الاقتصاد العراقي اكثر هو الانخفاض الحاد في اسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 والذي ترافق مع ازمة احتلال داعش وموجات النزوح، وهذا ادى بدوره الى ارتفاع معدلات الفقر، حيث ان موجات النزوح الاخيرة ادت الى ارتفاع ملحوظ في نسبة الفقر في العراق، فقد كانت نسبة الفقر 19% في عام 2012 و 15% في النصف الاول من عام 2014 ثم عادت وارتفعت الى 22.5 % في النصف الثاني من نفس العام بسبب موجة الارهاب والنزوح التي تعرضت لها محافظات (نينوى والانبار وصلاح

(16) نبيل جعفر المرسومي ، برنامج عمل وطني لتطوير الاقتصاد العراقي ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، الطبعة الاولى_2019.

(17) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022) ، ص40.

الدين ومناطق من كركوك وديالى وبابل) وباستثناء هذه المحافظات فإن نسبة الفقر لم ترتفع عن نسبتها لعام 2012.⁽¹⁸⁾

2- عدم الموائمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل: أصبحت ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل ظاهرة شائعة في اغلب البلدان النامية، والعراق مثل غيره من البلدان النامية قد عانى من اثار عكسية في عملية التنمية وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين حاجات القطاعات الاقتصادية ومسارات واتجاهات التعليم، وما يترتب على هذه الظاهرة من اختلالات عديدة تضافرت لتولد اثاراً اجتماعية واقتصادية عديدة، تمثلت في بطالة متزايدة وانتاجية منخفضة، فعدم الموائمة يمثل هدراً في موارد التعليم والتدريب وهدرًا في طاقات الشباب ، اذ يسوقه تعليمه وتدريبه الى البطالة في احيان كثيرة وان حصلوا على فرص عمل فهي في الاغلب ليس من اختصاصهم فهي بعيدة كل البعد عما حصلوا عليه من علوم ومعرفة مهنية وتقنية طوال مسيرتهم الدراسية والذي يعتبر شكل من اشكال العمالة الناقصة ذات الصلة بالمهارات (العمالة الناقصة غير المرئية).⁽¹⁹⁾

وحسب هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة والاوربية منذ عام 1987 نجد انه لا يوجد توافق مع مخرجات التعليم في العراق حيث نلاحظ عدم تناسب النسب في هيكل العمالة في العراق مع نسب هيكل العمالة للدول الاوربية، واذا لم تتم معالجة هذا الخلل فان هذا سيؤثر على سوق العمل العراقية، حيث نلاحظ من خلال جدول (5) ان راس المال البشري يتكون من (20%) من الاختصاصيين (الحاصلون على شهادة البكالوريوس) بينما في العراق كانت النسبة (38%) اما المهنيون (ثانوية مهنية) فقد بلغت نسبتهم وفق النسب الاوربية (60%) بينما كانت النسبة في العراق (49%)، وهذا يعني ان العراق لم يستطيع تحقيق هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة، لأنه اعطى الاولوية للتعليم الاكاديمي على حساب التعليم التقني (المعاهد التقنية) والمهني، ويمكن ملاحظة ذلك ايضاً من خلال استثمارات القطاع الخاص حيث انشأ القطاع الخاص في العراق عدد من الكليات الاهلية ليصبح عددها حسب تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2015 (46) كلية موزعة على مختلف محافظات العراق، لكنه لم ينشأ اي معهد لأعداد الدبلوم التقني والتعليم المهني الذي (يعتبر من الركائز الاساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد).⁽²⁰⁾

(18) نفس المصدر.

(19) للمزيد من التفاصيل انظر : / عبد الستار رائف حسن حمادي المولى ، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق : دراسة مقارنة 2003-2011 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد 4 ، العدد 9) 2012 ، ص 407.

(20) اركان سعيد خطاب، التعليم الجامعي الاهلي واقعه ودوره وسبل النهوض به، مجلة البحوث التربوية النفسية (العدد 55، 2017) ، ص 197.

جدول (5) هيكل الخريجين في العراق لسنة 2008/2007

الخريجين	عدد	نسبتهم المئوية	النسبة الاوربية
اختصاصيون	49515	%38	%20
تقنيون	17451	%13	%20
المهنيون	63069	%49	%60

المصدر: هزاع داود سلمان، الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته واثرة في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الاهلية العراقية، جهاز الاشراف والتقويم العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الدنانير (العدد العاشر/2017)، ص123.

ثالثاً: النتائج المترتبة على العمالة الناقصة في العراق: تعتبر العمالة الناقصة

مؤشراً على الاستخدام الناقص للعمالة والامكانات غير المستخدمة التي تؤدي الى خسائر في الانتاجية والربحية وغيرها من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، لذا سوف نتعرف في هذه الفقرة على اهم النتائج المترتبة على العمالة الناقصة.

أ- الفقر: إحدى نتائج ظاهرة العمالة الناقصة هو زيادة معدلات الفقر بين الافراد العاملين عمالة ناقصة، كما يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة، ويتضمن الفقر ابعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية، إذ إنه حالة من الحرمان تنعكس في استهلاك اقل للمواد الغذائية وحالة صحية وتعليمية متدنية وظروف اسكان سيئة ونقص في الاصول المالية والرأسمالية والمدخرات كل هذه العوامل تجعل الفرد والاسرة شديدة التحسس للصدمات والتغيرات الخارجية.⁽²¹⁾

يمكن ملاحظة العلاقة الوثيقة في جدول (6) بين الفقر و(البطالة والعمالة الناقصة) اللذان يعتبران من الاسباب الرئيسية للفقر في العراق، حيث ان انخفاض معدل البطالة والعمالة الناقصة يؤدي الى خفض معدلات الفقر، ويمكن ملاحظة الارتباط الوثيق بين البطالة ومعدل الفقر لعام 2003 حيث يزداد الفقر في الاسر التي يكون معيّلها عاطلين عن العمل، فعندما كان معدل البطالة مرتفعاً عام 2003 حيث بلغ (28.1) بلغ معدل الفقر (36.1) وهي نسبة مرتفعة ايضاً، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة ايضاً من خلال انخفاض معدل البطالة لعام 2012 فعندما انخفض معدل البطالة الى (11.9) انخفض معدل الفقر الى (18.9).

بينما كان ارتباط الفقر بالبطالة ضعيفاً عام 2014 فرغم انخفاض معدل البطالة الى (10.6) لكن معدل الفقر ارتفع الى (22.5)، فأُن حالة عمل رب الاسرة لا تلغي احتمال بقاءها في الفقر فربما ينخفض معدل البطالة لكن في نفس الوقت يزداد عدد الافراد العاملين عمالة ناقصة، بمعنى اخر يزداد الافراد العاملين لكنهم يعملون بصورة جزئية اي

(21) عمرو هشام محمد، عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات للمدة (1976-2006)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (السنة التاسعة، العدد 28، 2011)، ص 59

انهم يحصلون على اجور منخفضة مما يبقي معدلات الفقر مرتفعة، حيث ان ارتفاع معدل العمالة الناقصة الى (28.19) عام 2014 ادى الى ارتفاع معدل الفقر الى نسبة (22.5). وان نسبة الفقر ازدادت عام 2014 نتيجة احتلال داعش لبعض محافظات العراق مما ادى الى نزوح الافراد من هذه المحافظات الى محافظات اكثر اماناً، وهذا بدوره ادى الى انتشار البطالة والعمالة الناقصة بين صفوف النازحين.⁽²²⁾

جدول (6) معدلات الفقر والعمالة الناقصة والبطالة وللسنوات مختلفة

السنوات	معدل البطالة %	معدل العمالة الناقصة %	معدل الفقر %
2003	28.1	23.2	36.1
2004	26.8	31	*
2008	15.34	28.74	*
2012	11.9	25,1	18.9
2014	10.6	28.19	22.5
2018	10.8	*	*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- 1- خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ، ص 49
 - 2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 ، 2006
 - 3- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004.
 - 4- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022 ، ص32
 - 5- هناء عبد الجبار صالح ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، العمل غير الهيكلي: العراق ، ص 336 ، 340 .
- (*) تشير الى بيانات غير متوفرة.

ب- تدني مستوى الرضا الوظيفي: ترتبط العمالة الناقصة بتأثيرات ضارة وخطيرة تؤثر بصورة سلبية على الرفاهية المالية والاجتماعية للفرد بما في ذلك الرضا الوظيفي ونوايا العمال لترك الوظائف التي لا تدفع لهم الا القليل ولا توفر لهم ساعات عمل كافية بالإضافة الى انها تنقص من مهاراتهم⁽²³⁾، حيث ان العاملين بدوام جزئي والعمال المؤقتون يحصلون على رواتب ومركز اجتماعي اقل في المنظمة ، وفرص عمل من الدرجة الثانية، اضافة الى ذلك قد تتجاهل المنظمة تدريب الموظفين المؤقتين ، لانهم يعتقدون

(22) استراتيجية التخفيف من الفقر ص 37

(23) Maynard, Douglas C., and Daniel C. Feldman. "Underemployment: Psychological, Economic, and Social Challenges." Dfeldman@Terry.uga.edu, Springer, Science, Business Media, 12 Aug. 2011, University of Georgia. ISBN 9781-4419-9412-7

انه ليس من المربح صرف المال والوقت على فرد سيغادر قريباً . ومن ناحية الموظفين المؤقتين وغير المتفرغين قد يكونون اقل رغبة في بذل الجهود في مواقف يشعرون فيها انهم لا يعاملون كما يستحقون.⁽²⁴⁾ وان الاستمرار في انخفاض الدخل هو السبب في انخفاض المدخرات. كما تشير العمالة الناقصة الى الحالات السلبية بين العاملين عمالة ناقصة فبالإضافة الى عقوبة الاجور (يمكن ان تستمر هذه العقوبة لخفض دخل الفرد لسنوات) فهم يعانون من الصحة النفسية والصحة الجسدية وانخفاض مستوى الرضا عن الحياة.

بالرغم من ان العمالة الناقصة ليست محتملة للعمال مثل البطالة ، الا انها يمكن ان تكون لها عواقب طويلة المدى على التقدم الوظيفي ، واليرادات المحتملة وتراكم دخل التقاعد.⁽²⁵⁾

ت- اتساع نطاق القطاع غير المنظم:- ان الإمكانيات المحدودة للاقتصاد المنظم في توفير فرص عمل بشكل كاف جعل من الاقتصاد غير المنظم ملاذاً للفقراء والعاطلين عن العمل يمكن اللجوء اليه في اغلب الاحيان، حيث يشير القطاع غير المنظم الى الوحدات الصغيرة جداً التي تنتج وتوزع السلع والخدمات وتتألف من منتجين صغار يعملون لحسابهم الخاص في مختلف المناطق الحضرية والريفية، ويتسم هذا القطاع بانه غير منظم ويتميز بالمرونة وسرعة الانتشار وعدم خضوعه للضوابط القانونية وسهولة الدخول اليه وقلة عدد العاملين فيه وانخفاض التكاليف، ينصرف مفهوم الاقتصاد غير المنظم وحسب منظمة العمل الدولية الى القطاعات التي تمارس فيها النشاطات الاقتصادية خارج تشريعات العمل والتشريعات الاجتماعية والضريبية اي التي لا تخضع للرقابة ولا لظروف وعلاقات العمل الرسمية.⁽²⁶⁾

ث- الهجرة الخارجية:- على الرغم من عدم وجود ارقام رسمية دقيقة تفصح عما وصلت اليه البيانات عن اللاجئين العراقيين الا ان ما يلاحظ في التقارير والدراسات الدولية يدعوننا الى الإستنتاج ان هناك نسبة لا يستهان بها من شريحة الشباب وعلى مختلف مستوياتهم التعليمية قد هاجروا الى الخارج بسبب عدم توافر فرص عمل جيدة ومناسبة ولاسيما الكفاءات الوطنية. فقد حصلت هجرة الكفاءات في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي مما اثر بصورة سلبية على اداء هذه القطاعات. وان من اهم الاسباب التي تدفع الشباب والكفاءات العراقية الى الهجرة هو احتمال الحصول على دخل اعلى او فرص عمل افضل.⁽²⁷⁾

(24) Michael Ramsay BASHSHUR , op.cit. , p197.

(25) Sabina Lacmanovic ,and Sanja Blazeovic Buric , Lela Tijanic , op.cit. , P 342

(26) جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية ، 2010 ، ص 86

(27) (العراق: تقرير التنمية البشرية 2014 ، ص44

حيث ان ضعف وانعدام القدرة على استيعاب اصحاب الكفاءات الذين يجدون انفسهم اما عاطلين عن العمل او لا يجدون عملاً يتناسب مع اختصاصاتهم في بلدانهم، هو احد اهم الاسباب لهجرة الادمغة واصحاب الكفاءات من بلدانهم، و ما يترتب عليها من اثار سلبية حيث ان هجرة الكفاءات تمثل انتقال الطاقات المنتجة من الدول النامية الى الدول المتقدمة مما يؤدي، الى اضرار مباشرة وغير مباشرة بمصالح الدول النامية المصدرة للمهاجرين ويحقق في الوقت نفسه منافع ومكاسب للدول المستقبلة للمهاجرين، فقد اشارت الدراسات التي اجرتها الامم المتحدة ان ما حصلت عليه الدول المتقدمة (امريكا، كندا، انكلترا) من دخول صافية نتيجة مساهمة الكفاءات المهاجرة اليها في مجمل انشطتها خلال الفترة (1966-1972) قد تجاوز مبلغ (44) بليون دولار مئة (30) بليون دولار للولايات المتحدة الامريكية و (10) بليون دولار لكندا و (4) بليون دولار لإنكلترا. وهذه الدول تستفيد من ثلاث زوايا:⁽²⁸⁾

الزاوية الاولى: عدم تحملها القيمة الاستثمارية لتهيئة الكادر المتخصص.
الزاوية الثانية: ما يضيفه هذا الكادر من قيمة مضافة في مختلف فروع الانشطة الاقتصادية.

الزاوية الثالثة: هي الموارد المالية التي تحصل عليها حكومات الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين من ضرائب الدخل المفروض على دخول المهاجرين اليها.

المبحث الثالث امكانية محاكاة التجربة التنموية لكوريا الجنوبية في العراق

تم اختيار التجربة الكورية من اجل محاكاتها وامكانية تطبيقها في العراق لكونها مرت بظروف مشابهة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حيث الدمار والتخريب والحروب الاهلية والنمو السكاني السريع وتراكم الديون الخارجية واللجوء الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وتطبيق شروطه.

وعلى الرغم من قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها كوريا الجنوبية وارتفاع عدد سكانها، الا انها استطاعت ان تحقق نهضة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية، وحدثت هذه النهضة بعد ان عانت كوريا الجنوبية لفترة طويلة من الزمن من الحروب والدمار والتخلف والاستعمار، حيث كانت منذ تأسيسها واحدة من افقر دول العالم لكنها استطاعت وخلال فترة وجيزة من العمل المتواصل ان تحقق النهضة الاقتصادية الواسعة وان تصبح عضواً في منظمة التعاون والتنمية

(28) (ابراهيم عبد الخالق رؤوف ، كفاح يحيى صالح العسكري ، دراسة ظاهرة هجرة العقول...اسبابها...علاجها من وجهة نظر التدريسين والتدريسيات في كلية التربية -الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية التربية ، (العدد 2 ، 2017) ، ص230.

الاقتصادية⁽²⁹⁾ وسوف نتعرف فيما يلي على المراحل التي مرت بها كوريا الجنوبية حتى استطاعت ان تحقق هذه النهضة الواسعة.

اولاً: مراحل التجربة التنموية الكورية⁽³⁰⁾

- 1- مرحلة التصنيع المعوض للتوريد خلال مدة (1953-1960):
كان هدف هذه المرحلة هي التركيز على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كثيفة العمالة كصناعة النسيج والصناعات الغذائية ، حيث هدفت السياسة التصنيعية على توفير انتاجاً محلياً يحل مكان ما كان مستورداً في اطار خطط الدولة لإعادته اعمار المخلفات الناجمة عن حرب التقسيم بدعم مالي خارجي.
 - 2- مرحلة التصنيع الحاث على التصدير (1960-1980):
منذ بداية الستينات اقرت السلطة استراتيجية وطنية للتركيز على الصناعات التصديرية من خلال:
أ- اصدار الحكومة في (جانفي) عام 1960 القانون الخاص بتحفيز الاستثمارات الاجنبية.
ب- محاولات جادة لتعبئة الادخار الشخصي والعائلي وخلق التراكم الرأسمالي الضروري لتمكين تمويل الانشطة الاقتصادية من وسائل التمويل الذاتي.
ت- توكيل مهام تحديد التوجيهات الاستراتيجية والتنموية العامة والتصنيع السريع للبلاد عام 1961 الى (مكتب للتخطيط الاقتصادي) والذي يتكون من الاقتصاديين وكبار موظفي الدولة.
 - ث- تم صياغة خطط تنمية خمسية للمدة (1962-1966) و (1967-1972) جددت فيهما الافضلية لتطوير الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.
- لقد تمكنت الحكومة الكورية من خلال هذه الاجراءات من تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية يطلق عليها التشبول (Chaebol) ، حيث عملت الحكومة الكورية على دعم هذه المؤسسات الصناعية وتقديم التسهيلات التحويلية لها وعند معدلات فائدة منخفضة مقابل اتباع التشبول الاستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه نحو التصدير ، حيث تم تصنيف التشبول (هيونداي ، دايو ، جولد ستار) اليوم ضمن قائمة اكبر (100) شركة صناعية في العالم.
- وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي تم التوجه الى صناعات اخرى كصناعة الاسمدة والاسمنت وتكرير النفط، ومنحت الدولة الاولوية خلال الفترة (1972-1979) للصناعات الثقيلة كثيفة راس المال وهذه الصناعات هي صناعة الحديد والمعادن وبناء

(29) احمد ابراهيم مهدي ، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وامكانية محاكاتها في العراق ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد 14 - العدد3 - 2017) ، ص127.

(30) للمزيد من التفاصيل انظر :

- حسين بن عيسى ، التجربة التنموية الكورية وخفايا قصة نجاح ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، 2017/9/12.
- سعيد رشيد عبد النبي ، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ، دراسات دولية ، العدد38 ، ص 52.

المدن والالكترونيات والبتروكيمياويات وصناعة السيارات، وقد تبنت الحكومة سياسة ضريبية محفزة تجاه المصدرين وخفضت من قيمة العملة الوطنية (الوون) ومنحت المصدرين تسهيلات للحصول على القروض من اجل الحث على مزيد من التصدير، ولضمان ديمومة هذه الصناعات الناشئة وتطورها اتبعت الحكومة الكورية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات سياسة حماية صريحة واتخذت اجراءات صارمة بهذا الصدد من خلال منع استيراد عدد من السلع المهمة والمصنعة محليا وعلى راسها الثلجات والمنسوجات واجهزة التلفاز والسيارات وغيرها ، وذلك من اجل حماية عملية تصنيعها محليا وفرض غرامات مالية باهضة الثمن على الشركات التي تخالف القواعد. ومع بداية الثمانينيات توجهت انظار الحكومة الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا والتي حظيت بالاهتمام الاول خلال الفترة (1980-1989) فشهدت نمواً محسوساً وشمل النمو (شبة المواصلات والتكنولوجيا الاحيائية والكيمياء الدقيقة والصناعات الجو فضائية والطاقة النووية) في الطور الاول اضاف اليها (معدات الاتصال والصناعة المعلوماتية) في الطور الثاني.

3- مرحلة بناء اقتصاد وطني (1990):

في مطلع التسعينات كان الاقتصاد الكوري يعيش على واقع نمو اقتصادي موجب مصحوب بفائض في الميزان التجاري وابدت الصناعة الكورية قدرة على التجدد والتكيف حيث تراجعت اهمية الصناعات الخفيفة امام تصاعد وزن الصناعات الثقيلة وتنامت صناعة الجيل الثالث كالمعلوماتية ومعدات الاتصال.

ولكن الازمة المالية التي عصفت بآسيا الشرقية عام 1997 كان لها عواقب وخيمة على كوريا الجنوبية حيث دخل الاقتصاد الكوري في طور الانكماش وسجل نسبة انكماش (6.7%) وكان الاقتصاد الكوري آنذاك يمر بأسوأ ازمة شهدتها كوريا منذ نهاية الحرب الكورية، حيث تم تسريح الالاف من الموظفين من وظائفهم مما ادى الى تصاعد معدلات البطالة متضاعفة بثلاث مرات في وقت وجيز جداً بين الاعوام (1996-1998) منتقلة من (2%) عام 1996 الى (6.8%) عام 1998 ، كما انعكس الانكماش في تدني قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث انخفض من (484.57) مليار دولار لعام 1996 الى (442.543) مليار دولار عام 1997 وبالتالي انخفض متوسط دخل الفرد وانخفضت القوة الشرائية في عام 1997 بنسبة (10%) ، كما انخفض مستوى الاستثمار المحلي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي من (38%) عام 1994 الى (20.9%) عام 1998 ، وفي الوقت الذي انخفض فيه معدل الفقر بنسبة (20%) خلال الفترة (1990-1997) نجد ان نسبة الفقر ونتيجة لهذه الازمة قد ارتفعت من (9%) عام 1997 الى (19.2%) عام 1998.⁽³¹⁾

(31) عدنان فرحان الجوراني ، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1995-2005) ، الحوار المتمدن ، 2011/8/9.

ان الارقام السابقة توضح مدى الانهيار الذي اصاب الاقتصاد الكوري نتيجة لهذه الازمة ، لذلك ومن اجل التصدي لهذه الازمة ومنع الانهيار التام توجهت كوريا الجنوبية للعمل مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض طارئة لحل الازمة في السوق المالية وسوق العملة مقابل تطبيق مجموعة من الاجراءات الاصلاحية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والتي شملت المجالات الاتية:⁽³²⁾

1- اعادة هيكلة القطاع المالي: حيث اغلقت الحكومة عدداً من المؤسسات المالية غير المجدية، كما تم اعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال ايقاف نشاط اربع شركات تأمين على الحياة، وقد بلغ عدد المؤسسات المالية التي تم ايقاف نشاطها حوالي (640) مؤسسة، بالمقابل سخرت الحكومة من مصادرها النقدية حوالي (124) بليون دولار لدعم المؤسسات المجدية وذلك بإعاده رؤوس اموال هذه المؤسسات وقد كثفت هذه المؤسسات جهودها لإعادة تثبيت اقدامها ولتتمكن من جذب الاستثمارات الاجنبية.

2- اعادة هيكلة القطاع الخاص: وذلك بالإسراع في استخدام مهمة اخرى في اختفاء الشركات العملاقة التي تتعرض للفشل حيث تم بيع (16) من اصل (30) من كبريات الشركات الكورية الى المستثمرين الاجانب ، كما جرى تكوين تحالفات واندماجات ساعدتها على الاحتفاظ بموقع تنافسي ، فقد وافقت شركة (دايو) على التنازل عن شركات الالكترونيات الى شركة (سامسونج) بينما تصدرت شركة دايو صناعة السيارات بعد شركة (هونداي).

3- تعزيز الشفافية في تقوية الادارة ، وتبسيط نشاط المؤسسات والهيئات العامة وزيادة مرونة سوق العمل

ثانياً: اجراءات الحد من البطالة والعمالة الناقصة :- اما فيما يخص البطالة والعمالة الناقصة فقد اتخذت الحكومة الكورية مجموعة من الاجراءات لمعالجة هذه المشاكل والحد من معدلاتها المتنامية وهذه الاجراءات هي:⁽³³⁾

أ- اجراءات للحفاظ على الوظيفة: وذلك من خلال حماية الشركات الهادفة للربح من الانهيار ودعم الشركات التي تحاول الحفاظ على العمالة التي لديها، ويتم هذا عن طريق التمويل المادي او الدعم او عن طريق نظام تامين العمالة في محاولة لتخفيف معدلات البطالة.

(32) سعيد رشيد عبد النبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.

(33) ميمون الطاهر ، غلاب فاتح ، ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، المداخلة :سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ، المحور: دراسة نماذج لتجارب دولية في القضاء على البطالة.

ب- اجراءات لخلق فرص عمل: يهدف هذا الاجراء الى خلق فرص عمل جديدة بعيداً عن مشروعات الاعمال والاستثمارات العامة، ومساعدة قيام شركات جديدة، وكانت لسياسة خلق الوظائف الاولوية بين السياسات الاخرى.

ت- اجراءات خاصة ببرامج التدريب المهني: يهدف الى تنمية المهارات لدى العاطلين عن العمل، وتوسيع شبكات توافق الوظائف لإعادة التوظيف في محاولة لتقليل معدلات العمالة الناقصة.

ث- اجراءات خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية: يهدف الى تقديم الدعم والحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل الذين تطول فترة بطالتهم، وذلك لتأمين تكاليف الحياة الاساسية وتحقيق الاستقرار في ظروف المعيشة لتخفيف معدلات الفقر بينهم.

ج- نظام تأمين العاملين: يهدف هذا النظام الى تحقيق الاستقرار في العمل (اي الحيلولة دون وقوع البطالة الناتجة عن طرد وفصل العمال بأعداد كبيرة، ومحاولة لتشجيع اعادة التوظيف عند حدوث تغيرات مفاجئة في هيكل الصناعة او التكنولوجيا) من جهة ويهدف الى تشجيع وتحفيز العمال واصحاب العمل على المشاركة في برامج التدريبات المهنية والتعليمية من خلال دعم مالي لتلك البرامج، بالإضافة الى انه يوفر الفرصة للتعليم والتدريب الى الداخلين الجدد لسوق العمل وللعاطلين عن العمل وذلك لتحسين مهارات القوة العاملة من جهة أخرى.

وهكذا حاولت الحكومة الكورية مساعدة العاطلين عن العمل ودعمهم ومحاولة توفير فرص عمل جديدة لهم وذلك من خلال دعم الشركات الجديدة والشركات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام ببرامج التدريب و التأهيل، ولكي تنفذ الحكومة تلك الاجراءات والسياسات رصدت مبالغ طائلة لهذا الشأن، فأنفقت الحكومة (10) ترليون منها (7.7) ترليون لإجراءات خاصة بسياسة البطالة في عام (1999) وميزانية اضافية لانفاق (6.4) ترليون لخلق الوظائف و(1.3) بليون لمشاريع عامة و(16) ترليون لسياسات مكافحة البطالة عام (1999).⁽³⁴⁾

وقد اثمرت هذه الاجراءات بارتفاع احتياطي البلاد الى (121) بليون دولار في نهاية عام 2002 كما تمكنت الحكومة من دفع القرض الطارئ البالغ (13.5) بليون دولار، وبناءً على ذلك اعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 16 كانون الاول 1999 ان ازمة النقد التي واجهتها كوريا الجنوبية عام 1997 قد تم تجاوزها بالكامل.⁽³⁵⁾ وبدأت الاصلاحات السابقة تؤتي اكلها بدأ من عام 2000 حيث حدثت تحولات كبيرة في الاقتصاد الكوري، فبلغ الناتج المحلي لكوريا الجنوبية (476.7) مليار دولار عام 2002،

(34) نفس المصدر.

(35) سعيد رشيد عبد النبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.

كما بلغ الناتج الاجمالي للفرد (10.006) دولار لنفس العام، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج الاجمالي للفرد (4.7%) خلال المدة (1990-2002).⁽³⁶⁾ كما وبدأ الكوريون يبتكرون مجالات جديدة في الانتاج بدلا من انتاج نسخ مقلدة من منتجات مصنعة من علامات تجارية اخرى، حيث احتلت كوريا المركز الرابع عالمياً من حيث الانفاق على الابحاث، وسجلت المركز الثاني عالمياً في مجال براءات الاختراع بعد الولايات المتحدة الامريكية عام (2000)، وذكر تقرير لمصرف "دويتش بنك" الالماني ان كوريا الجنوبية سوف تحقق نمواً سنوياً بنسبة (3.3%) من بداية عام 2006 وحتى نهاية عام 2020 وتوقع المصرف ان تحتل كوريا الجنوبية المركز الثامن عالمياً من ناحية سرعة وتيرة النمو في غضون (15) سنة.⁽³⁷⁾

امكانية تطبيق التجربة الكورية في العراق :- على الرغم من صعوبة نقل اي تجربة تنموية ناجحة من بلد لآخر وذلك لان لكل بلد امكانيات وظروف خاصة به تختلف عن الدول الاخرى، الا اننا نستطيع ان نستفيد من التجربة الكورية من ناحية استغلالها للفرص واهم النتائج التي توصلت اليها ونسير على نفس الخطى التي اتبعتها بما يلائم الظروف الوطنية خصوصاً وان العراق يتميز على كوريا الجنوبية من حيث الموقع الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية الا انه لم يستطع ان يحقق التنمية الاقتصادية حتى الان، لذلك فلا بد من توفر مجموعة من الشروط الضرورية لنهضة الاقتصاد العراقي وهذه الشروط هي :

1- حوكمة الاداء الحكومي: لا يمكن تطبيق التجربة الكورية في العراق الا اذا تم اختيار الحكومة والمناصب العامة في الدولة وفقاً لمعاري الكفاءة في العمل والاخلاص للدولة مع مراعاة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات المهمة وتنفيذها وخلافه لا تستطيع البرامج الحكومية ولا سياسات التشغيل ولا السياسات التنموية ان تحقق انجازات ملموسة، فالحكومة المخلصة الكفوة تحول دون انتشار حالات الفساد المالي والاداري الذي يتسبب بإهدار الموارد المالية والبشرية في البلاد، ولا يتم ذلك الا اذا تمت حوكمة الاداء الحكومي، فالمشكلة هي ليست ندرة في الموارد انما المشكلة هي في سوء استخدامها واهدارها.

2- تنمية رأس المال البشري: بدأت نهضة كوريا من الانسان واعتبرت ان الانسان هو وسيلة التنمية وهدفها، ومن اجل محاكاة هذه التجربة لذا لابد من الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة من اجل النهوض برأس المال البشري، وتحويل المجتمع من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج من خلال تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كبداية للانطلاق، كما لابد من اعادة النظر في نظام التعليم بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل.

(36) عدنان فرحان الجوراني، مصدر سبق ذكره.

(37) نفس المصدر

3- التنسيق بين السياسات والصرامة في تنفيذها: ضرورة التكامل والتنسيق بين السياسات الوطنية فالسياسة الاقتصادية يجب ان تترابط مع السياسة الزراعية والتجارية والصناعية ، فجميع هذه السياسات يجب ان تصاغ على اساس انها اجزاء مترابطة مع بعضها البعض ومن اجل تحقيق نهضة اقتصادية وتنموية كما ينبغي مراقبة تنفيذ جميع هذه السياسات والبرامج الحكومية عن كثب وبشكل منتظم، وفرض عقوبات صارمة على كل من يعيق ويعرقل نجاح هذه السياسات.

4- تبني سياسة احلال الواردات لسد حاجة السوق المحلية كمرحلة اولى لتشجيع المنتج الوطني خاصة المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة، وتبني سياسة تشجيع الصادرات بهدف تطوير القطاع الصناعي في العراق وحثه على التصدير كمرحلة ثانية، مما يساهم وبشكل كبير في اصلاح الاختلالات الهيكلية وتقليل معدلات العمالة الناقصة، وكخطوة اولى لمحاكاة وتطبيق التجربة الكورية في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات:

1- لقد تحققت فرضية الدراسة وهي عدم قدرة السياسات التنموية على محاكاة التجربة التنموية الكورية وذلك لان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة يصعب اصلاحها اذ بقي الوضع الاقتصادي كما هو عليه الان، فهو يحتاج الى جهود حثيثة ومستمرة لكي يتم اصلاحه.

2- يتميز الاقتصاد العراقي بظروف اقتصادية واجتماعية متردية وبيئة اقتصادية غير جاذبة ولا مشجعة للاستثمارات الاجنبية والمحلية وكانت هذه الظروف من الاسباب الرئيسية لانتشار العمالة الناقصة في العراق.

3- ادت عمليات الهجرة والنزوح الى استفحال وانتشار ظاهرة العمالة الناقصة في العراق نتيجة احتلال العصابات المسلحة لبعض محافظات العراق مما تسبب في هجرة ونزوح سكانها وتركهم منازلهم ومصادر رزقهم مما ادى الى زيادة اعداد الافراد العاملين عمالة ناقصة.

4- على الرغم من الحروب والدمار والمشاكل التي تعرضت لها كوريا الجنوبية الا انها استطاعت ان تحقق نهضة تنموية واقتصادية شاملة ، مما يعني ان هناك فشلا تنمويا واضحا في الاقتصاد العراقي بالرغم من تميزه بوفرة الموارد الطبيعية على كوريا الجنوبية.

5- ان العمالة الناقصة لا يتم معالجتها والحد من اثارها الاقتصادية والاجتماعية الا اذا تم اصلاح المنظومة الاقتصادية بشكل كاملا.

التوصيات:

- 1- حماية ودعم المنتج الوطني وتعزيز مبدأ صنع في العراق.
- 2- تحسين الوضع الامني توفير المناخ الداخلي المتسم بالاستقرار والملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية للعراق كهدف لمعالجة الاختلالات الهيكلية تقليل معدلات العمالة الناقصة.
- 3- محاربة الفساد وتفعيل دور المؤسسات الرقابية وبناء نظام للحوكمة المؤسسية الذي يؤدي الى تحسين درجة النزاهة والشفافية مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وظهور صدى للاستثمارات على ارض الواقع وبالتالي خفض معدلات البطالة.
- 4- النهوض براس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والصحة بهدف تأهيل اليد العاملة.

المصادر

- 1- احمد ابراهيم مهدي، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وامكانية محاكاتها في العراق، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد 14 - العدد 3 - 2017).
- 2- ابراهيم عبد الخالق رؤوف، كفاح يحيى صالح العسكري، دراسة ظاهرة هجرة العقول...اسبابها...علاجها من وجهه نظر التدريسين والتدريسيات في كلية التربية - الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، (العدد 2، 2017)
- 3- احمد زكي محمد، اثر المناخ الاستثماري في نشاط القطاع الخاص المحلي في العراق بعد عام 2003 :محافظة بغداد انموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2014.
- 4- اركان سعيد خطاب، التعليم الجامعي الاهلي واقعه ودوره وسبل النهوض به، مجلة البحوث التربوية النفسية (العدد 55، 2017).
- 5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2003.
- 6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2004.
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2005.
- 8- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006.
- 9- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008.
- 10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022.

- 11- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسات التشغيل الوطنية 2018.
- 12- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية 2014.
- 13- حامد عبد الحسين الجبوري، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار العراقي- رؤية تحليلية، مركز الفرات.
- 14- حسين بن عيسى، التجربة التنموية الكورية وخفايا قصة نجاح، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، 2017/9/12.
- 15- عبد الستار رائف حسن حمادي المولى، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق : دراسة مقارنة 2003-2011، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد 4، العدد 9) 2012.
- 16- رمزي بو معارف، مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2013.
- 17- عدنان فرحان الجوراني، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1995-2005)، الحوار المتمدن، 2011/8/9.
- 18- عمرو هشام محمد، عبد الرحمن نجم ، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات للمدة (1976-2006)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (السنة التاسعة، العدد 28، 2011).
- 19- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد 38.
- 20- سمير التنيم، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقى للنشر والتوزيع، ط1، بيروت ، 2011.
- 21- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، العمل غير المهيكل: العراق ، هناك عبد الجبار صالح.
- 22- قصي الجابري، وفاء المهداوي، الاضرار والخسائر في مناطق الصراع في العراق وفاعلية خيارات التدخل الحكومي، مجلة دنانير، العدد الثالث عشر، 2018.
- 23- موسى خلف عواد، جاسم سعد كريم، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (المجلد 16، العدد 1، سنة 2014).
- 24- محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003 ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (المجلد 2017 . العدد 57 . 2017)
- 25- ميمون الطاهر، غلاب فاتح، ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة لكلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، المداخلة: سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، المحور: دراسة نماذج لتجارب دولية في القضاء على البطالة.

26- منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات الفساد 2018.

27- نبيل جعفر المرسومي، برنامج عمل وطني لتطوير الاقتصاد العراقي، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ط1، 2019.

28- نادر مريان واخرين، دليل مؤشرات سوق العمل، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، المملكة الاردنية الهاشمية.

29- هزاع داود سلمان، الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته واثرة في سوق العمل: بحث تطبيقي في الكليات الاهلية العراقية، جهاز الاشراف والتقويم العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الدنانير (العدد العاشر/2017).

30- Guntur Sugiyarto , Measuring underemployment : Establishing the cut-off point , ERD Working Paper , No 92 , march 2007 .

31- Roger Wilkins , The Extent and Consequences of Underemployment in Australia , Melbourne Institute Working Paper (No . 16/04 , August 2004).

32- Sabina Lacmanovic ,Sanja Blazevic Buric , Lela Tijanic . The Socio-economic Costs of Underemployment , Management International Conference 2016 .

33- Michael Ramsay BASHSHUR , The Impact of Underemployment on Individual and Organizational Performance , Singapore Management University , 2011.

34- Gilbert Burnham and others , The Human cost of war in Iraq :A Mortality Study,2002-2006 , Johns Hopkins University & AL Mustansiriya University in cooperation with the Center for International Studies Massachusetts Institute of Technology Cambridge Massachusetts.

35- Maynard, Douglas C., and Daniel C. Feldman. "Underemployment: Psychological, Economic, and Social Challenges." Dfeldman@Terry.uga.edu, Springer, Science, Business Media, 12 Aug. 2011, University of Georgia. ISBN 9781-4419-9412-7